تحليل مكامن فساد بيئة أعمال المقاولات بالجزائر على ضوء مؤشر الحرية الاقتصادية

Analysis of the corruption of algeria's contracting business environment in light of the Economic Freedom Index

بن يخلف زهرة[1] ، بوزيدي سعاد [2]

Benikhlef zohra[1], Bouzidi Souad [2]

[1]جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، zohra.benikhlef@univ-tlemcen.dz

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، souad.bouzidi@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/07 تاريخ القبول: 2021/05/10 تاريخ النشر: 2021/06/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع بيئة أعمال المقاولات بالجزائر من منظور مؤشر الحرية الاقتصادية، ثم تحليل مرتكزات الفساد التي تؤثر سلبا على هذه البيئة. ولهذا الغرض اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم المعطيات العددية والنوعية عن الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم اعتماد الأدبيات السابقة لتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى توثيق الطابع الاجتماعي، وتدخل القطاع العام من خلال الحكومة كأبرز ركائز فساد بيئة أعمال المقاولات.

كلمات مفتاحية: المقاولات، بيئة الأعمال، الفساد، الحرية الاقتصادية

Abstract:

The study aims to identify the reality of the entrepreneurial environment in Algeria from the perspective of the Economic Freedom Index and then analyze the foundations of corruption that negatively affect this environment, and for this purpose the study relied on the descriptive analytical approach by providing numerical and qualitative data on the phenomenon in question and then adopting previous literature for analysis. The study found documenting the social character, and the intervention of the public sector through the government as the main pillars of corruption of the business environment..

Keywords: contracting, business environment, corruption, economic freedom

المؤلف المرسل: بوزيدي سعاد ، **الإيميل:** souad.bouzidi@univ-tlemcen.dz

1. مقدمة :

يعتبر قطاع الأعمال العصب المحرك للمجتمعات كونه المسؤول الأول عن إشباع احتياجات المجتمع ، ومن ثم فإن استمرارية ورفاهية الشعوب مقترنة بمستويات أدائه، عملت على سن مجموعة من القوانين والتشريعات في هذا المجال بغية إصلاح بيئة هذا القطاع بشتى مكوناته الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية لكن رغم ذلك كشفت العديد من التقارير الدولية أن مناخ الأعمال مازال يحتاج إلى العديد من الإصلاحات. ومن هذا المنطلق زاد الاهتمام بتقييم هذا القطاع للوقوف على مكامن الخلل فيه قصد العمل على تذليلها فظهرت عديد المحاولات من مختلف الباحثين والمتخصصين مفرزة جملة من المعايير والمؤشرات العالمية ،الإقليمية والمحلية، يبرز من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية الذي سنعتمد عليه في بحثنا هذا لمحاولة تقريب واقع بيئة الأعمال عموما بالجزائر ومن ثم استشعار مكامن فساد هذه البيئة الحاضنة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الرافد الأساسي للتنمية في توجهها الأخير انطلاقا من مطلع الألفية الثالثة.

الإشكالية : على ضوء ما تقدم نصوغ إشكالية بحثنا في السؤال الموالي :

ما هي المنافذ التي تسمح بولوج الفساد إلى بيئة الأعمال وتؤثر سلبا على سيرورة المقاولات؟

الفرضيات :توافقا مع تخصصنا وقراءاتنا السابقة و معايشتنا للواقع ،نقترح الفرضيات التالية:

– –تتدخل خصوصية الطابع الشعبوي واللحمة الاجتماعية كمنفذ رئيسي لممارسات الفساد.

–يعتبر التدخل الحكومي والوزن الكبير للإدارة في المعاملات منفذا آخر لممارسات الفساد.

الأهداف :نهدف من خلال بحثنا إلى إثارة الجدل حول موضوع حيوي (فساد بيئة الأعمال بالجزائر) ،وتوضيح معالمه الأساسية.

من جهة أخرى، نهدف إلى تقديم تحليل نوعي وكمي للظاهرة محل الدراسة من خلال توظيف الأدبيات المختلفة والمؤشرات العالمية واستشراف مكامن الفساد بالجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية ومن ثم استنتاج تطابق هذا الاستشراف مع واقع البلد.

المنهجية :اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الكمي للظاهرة محل الدراسة متمثلا في تطور قيم مؤشرات المتغيرات الأساسية في البحث ،والنوعي متمثلا في الاستشهاد بالأدبيات الأكاديمية السابقة ،ومن ثم تحليل المعطيات.

الدراسات السابقة :

-البكري، جواد كاظم (2014) [1] : تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم مؤشر الحرية الاقتصادية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتعرف على أوزان العوامل العشر التي تشكل مؤشر الحرية الاقتصادية في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحاولة إيجاد علاقة رياضية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الحرية الاقتصادية في تونس والبحرين. وقد توصل البحث إلى تطابق تقدير معادلة انحدار الدولتين مع النظرية الاقتصادية وإثبات وجو د علاقة طردية بين المتغيرات.

- حليمي،ليلى وحليمي،حكيمة (ديسمبر 2019) [2] ،حاولت الدراسة تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية، من خلال دراسة وصفية لتصنيفها خلال 1995-2018 لإبراز أهم نقاط القوة والضعف، ثم القيام بدراسة إحصائية بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP على مجموعة من الدول مقارنة بالجزائر، بهدف معرفة المؤشرات الفرعية الأكثر تأثيرا في جاذبية المناخ الاستثماري. وقد توصّلت الدراسة إلى عدم تمتع الجزائر بحرية اقتصادية.

- آيت محمد مراد، عايد مهدي[3]: هدفت الدراسة على إبراز أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا على مجموعة من المؤشرات والتقارير الصادرة من

البنك الدولي، توصلت الدراسة على اعتبار بيئة الأعمال السائدة في الجزائر لها اثر سلبي على نمو وزيادة هذا القطاع.

نقط تشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة :

-تكمن أوجه التشابه في السياق العام لنفس الموضوع واختيار نفس المؤشر للتحليل.

-بينما يختلف بحثنا من خلال اعتماده على وصف وتحليل سلسلة زمنية لمؤشر الحرية الاقتصادية بدلا من تحليل مؤشراته الفرعية لنفس السنة، كما يحاول استعراض الرؤية العالمية عن بيئة الأعمال بالجزائر ثم استشراف الواقع الفعلي على ضوء خصوصيات البلد.

2.تطور بيئة الأعمال والمقاولة بالجزائر:

1.2 مفاهيم أساسية :

1.1.2 مفهوم المقاولة: نظرا لتعاظم أهمية المقاولة باعتبارها رافدا للتنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب ، تنامى الاهتمام بمحاولة تعريفها كل وفقا لاتجاهه ، وعلى هذا الأساس ظهر زخم هائل من التعريفات التي سنكتفي بذكر أبرزها والتي تعود لأشهر المنظرين :

- المقاولة حسب **R Hisrich** هي "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي ." **(Hisrich et Peters,1989,p07)4**

- بالنسبة ل **HAWARD STEVENS** الذي أعطى للمقاولة تعريفا كان السائد عند الأمريكيين في بداية التسعينات ، المقاولة هي " اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها ((**FAYOLLE,2003,p17**)[5] وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يعتبر المقاولة هي التي تخلق الفرصة

-بالنسبة ل **schumpeter 1934** المقاولة هي" سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية يتم تقسيمها واستغلالها"(زايد ،2010،ص7)6

-من منظور 1998 **M.G. Scott** المقاولة هي" التركيز على استغلال الموارد المحيطة بطريقة إبداعية وخلاقة "(لفقير ،2017/2016، ص24)[7].

-فيما يخص أشهر التنظيمات العالمية نجد الاتحاد الأوروبي الذي يعرف المقاولة بأنها " الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط عن طريق مزج المخاطر والابتكار والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة"(سلامي ،2012،ص2)[8] ،كذلك نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)** التي تعرفها "بالنشاط الديناميكي الذي يسعى لخلق قيمة من خلال إنشاء أو توسيع نشاط اقتصادي وعن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة أو أسواق جديدة."

من التعاريف المقترحة ،نجد أن المقاولة مفهوم مركب يتمثل خصوصا في :

-إنشاء المؤسسات وسيرورتها (التوسع) -استغلال الفرص وخلق الفرص

-البحث عن العوائد وتحمل المخاطر -الإبداع والابتكار وخلق المنتجات الجديدة

-استغلال الموارد المادية والبشرية وخلق القيمة استجابة لاحتياجات المجتمع

2.1.2 مفهوم بيئة الأعمال: تعمل المقاولات ضمن نظام أكبر تشكل جزءا منه، حيث تتأثر بمتغيراته وتؤثر فيه وتستمد قوتها ووجودها وتطورها من عناصره، وهو ما يعرف ببيئة الأعمال. ونجد عديد التعاريف لمصطلح بيئة الأعمال والتي يحاكي كلا منها تخصص الباحث ومجال دراسته ،من جهتنا وحتى لا نحيد عن الغاية الأساسية لبحثنا سنكتفي بإدراج تعريفين ارتأيناهما الأكثر شمولا : بيئة الأعمال هي " مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه"(أبو قحف، 2003 ، ص28و29)9 ،كما تتمثل بيئة الأعمال في" جميع الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها"(حريم ، 2010، ص46)[10]

و حتى يتوضح المفهوم أكثر ندرج فيما يلي أبرز خصائص بيئة التي يجب على المقاولات أخذها بعين الاعتبار (الحناوي ،والصحن، 2003 ، ص 105و106)11

-التعدد :فالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والقانونية والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة الأعمال، ومن تم فإن هذه المؤسسات والمقاولات يجب أن تدرس تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على إستراتيجياتها

-**التعقد** :إن تفاعل المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية يكون تأثيرها أكثر تعقيدا على المؤسسة والمقاولة ، بالإضافة إلى ذلك فان عنصر الزمن يؤثر على درجة تعقد المتغيرات .-**الارتباط** :هناك ارتباط قوي بين متغيرات بيئة الأعمال مما يزيد من درجة تعقد التحليل فالمتغيرات في البيئة الاقتصادية قد تكون مرتبطة ببعض متغيرات البيئة الاجتماعية.

الاستمرارية :إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على المؤسسات والمقاولات يتسم بالاستمرارية مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة في عناصرها ومتغيراتها.

2.2 تطور أنواع المقاولين بالجزائر توافقا مع تغير بيئة الأعمال :

إن المقاول بالجزائر تطور بالتدريج ليصل إلى شكله الحالي وقد كان لتراكمات محيطه المشكلة لبيئة أعمال غير مستقرة بالغ الأثر في ذلك. وفيما يلي حوصلة لأبرز أنواع مقاولي الجزائر-وفق الأبحاث – والتي نستعرضها لكونه يشكل اللبنة الأساسية لمكامن الفساد كما سيتوضح من خلال سياق البحث :

1.2.2 المقاول الجزائري في السبعينات:ورغم شح الدراسات في هذه الفترة، إلا أننا نستطيع اعتماد دراسة(**Jean PENEFF** 1983)[12]"الصناعيين الجزائريين" والتي كانت الأبرز، وتوصلت لتحديد 03 فئات للمقاولين الجزائريين: (في ظل الاشتراكية)

-المقاولون التجار: هم رجال أعمال يتراوح سنهم بين الخمسين والستين حينها ،ساعدتهم ظروف الحرب على البروز ،فهم من أسر مالكة في الفترة الإستعمارية ولكن نزعت ممتلكاتهم بعد مشاركتهم في ثورة المقراني لسنة **1871** فأصبحوا تجار، يتركز نشاطهم في التصدير والاستيراد. ينحدرون من عائلات عريقة ونبيلة وأسر ذات مكانة دينية

في المجتمع والتي غرست فيهم حب الوطن و التضحية في سبيله. شجعهم قانون الاستثمار 1966 حيث تحصلوا بسهولة على المساعدة والضمانات من أجل إنشاء مؤسساتهم.

– المقاولون غير المسيرين: أغلبهم كانوا موظفين خلال الفترة الاستعمارية ومن أصحاب المستوى التعليمي الثانوي والجامعي، لا يسيرون مباشرة مصنعهم ولكن يهتمون بأعمال أخرى كالإستراد والتصدير، ويوكلون مهمة تسير المؤسسة لتقنين سامين أو إطارات أجنبية. و يوجد منهم مقاولين لديهم مؤسسات ذات شراكة مع مؤسسات متعددة الجنسيات، هذه المؤسسات تكون مسيرة من طرف جزائريين.

–المقاولون العمال: هم من الإطارات السابقة في التسيير الذاتي ومنخرطون ومناضلون في جبهة التحرير وبعض الضباط السابقين في جيش التحرير الوطني. أغلبهم من أسر فقيرة ريفية وبعض التجار البسطاء وممن يملكون تعليما جيدا في المدرسة الابتدائية الفرنسية، لا يملكون شهادات ولكن يملكون تكوينا تطبيقيا ملائما من خصائصهم احتكاكهم بالوسط الصناعي. هم العمال المؤهلون أو الإداريون والإطارات المتوسطة الذين يتشاركون في أعمال حرة لتحسين مستوى عيشهم وفي أغلب الأحيان دون ترك وظائفهم الأصلية لأسباب تكتيكية مرتبطة بصعوبة المحافظة على النشاط الحر مقابل وظائفهم الحكومية. يشاركون بأنفسهم في الأعمال ويملكون القدرة على العمل بآلات وأجهزة قديمة هذا ما يفسر المنتجات ذات النوعية الرديئة والمستهلكة في السوق خاصة من قبل ذوي الدخل الضعيف نظرا لنوعية نشاطهم يحولون جزء من منازلهم إلى ورشات.

2.2.2المقاول الجزائري في التسعينات : عرفت الجزائر بعد مرحلة السبعينات تحولات هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي (برامج التعديل الهيكلي، المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، تطور شكل المجتمع ...) وهو ما أبرز فئات أخرى من المقاولين تختلف نسبيا عن مقاولي السبعينات وذلك خصوصا من حيث مستوى التعليم، الخبرة، التقنية،

التكوين ... وفي هذا الصدد تحصي أبحاث التسعينات عن وجود 05 أنواع للمقاولين (Bouyacoub Ahmed, p.75-77) :

-المقاول الإطار: أعمارهم أكثر من خمسين سنة ولديهم خبرة ومعرفة من خلال ممارستهم لوظيفة سامية في القطاع العمومي وخاصة تلك المتعلقة بالتسيير، ذوي مستوى تعليمي ابتدائي مرتفع بالإضافة لقيامهم بمختلف التكوينات إضافة للتجربة المهنية، أغلبهم أنشأوا مؤسسات في أواخر سنوات التسعينات إما بعد التقاعد أو التقاعد المبكر، والأسباب التي أدت لإنشاء مقاولة تكون إما لظروف اقتصادية أو الرغبة في تأمين حياة الأبناء أو حب العمل والرغبة في تطبيق ما إكتسبوه من خبرة.

-المقاول المهاجر: أغلبهم المهاجرون الذين هاجروا شبابا إلى فرنسا وادخروا مبلغا من المال يسمح لهم بتكوين مشروع في البلد الأم، وهذا النوع نجده خاصة في منطقة القبائل في الثمانينيات مع قانون **1982** الخاص بالقطاع الخاص ويتميزون بحب المغامرة، كما أن التجربة المهنية التي حصلوا عليها من مختلف النشاطات خاصة التجارية تسمح لهم باختيار النشاط المناسب لإمكانيتهم ومتطلبات السوق.

-المقاول بالوراثة:هدفهم هو إكمال ومتابعة نفس النشاط الذي قام به الأب مع تطويره وتحسينه. يقومون بتسيير المؤسسة القديمة يتراوح عمرهم بين 25-30 سنة يتصفون بالتأهيل والتكوين الجيد وهم عقلانيون في التعامل، عملية التقييم لديهم تكون فقط حسب العمل والكفاءة كما يستخدمون التقنيات الجديدة للتسيير. يبحثون دوما عن تحسين نوعية المنتوج بما يتماشى ومتطلبات السوق.

-المقاول والتقاليد المقاولة:أغلبهم من ذوي المستوى التعليم الابتدائي والمتوسط من عائلة تمارس التجارة أو المقاولة، ، يبدأون العمل في سن مبكرة، لديهم تجربة طويلة في المقاولة وهم من عائلات ذات تقاليد تجارية، يميلون لإقامة مقاولة عائلية توفر مناصب

شغل لأفراد العائلة. خبرتهم وعلاقاتهم تسمح لهم بمعرفة السوق ومتطلباته مما يجعلهم يغيرون نوع النشاط أو يوسعونه.

–المقاول العامل :إما من عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة ،هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي وهذا بسبب ضعف أجورهم وانخفاضها، وأيضا يخص الأفراد الذين يعانون من التسريح والبطالة أو الذين تخوفوا من فقدان مناصبهم مستقبلا نظرا للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد فأغلبهم أنشأوا مؤسساتهم في التسعينيات.

3.2.2 المقاول الجزائري في مطلع الألفية الثانية: ونقصد به فئة المقاولين الشباب التي برزت بقوة منذ 2000 وإلى يومنا الحالي من خلال ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يعرفها المشرع الجزائري مهما كانت طبيعتها القانونية، هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفائها لمعيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية،2001، ص6)13ودون الخوض في التفاصيل التي قد تحيد بنا عن غاية البحث.

تتميز هذه الفئة من المقاولين بحداثة السن، واعتماد المقاولة كسبيل للكسب والخروج من البطالة، يملكون قدرات إبداعية واعدة تزايد هذا النوع من المقاولين بفضل سياسة الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية من خلال دعم ومرافقة مقاولة الشباب بعديد الأجهزة والقوانين المحفزة على شاكلة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،**ANGEM**، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**،مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل...)

3.2 تحليل تطور بيئة الأعمال بالجزائر من منظور مؤشر الحرية الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات العالمية من الوسائل التي يمكن من خلالها تقييم بيئة الأعمال في الجزائر وهذا بالإشارة إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية الأخرى إما لحداثة استخدامها أو لعدم توفر البيانات (شعابنية ،حليمي ،2018،ص342)[14]

1.3.2 تطور مؤشر الحرية الاقتصادية بالجزائر: هو مؤشر رقمي يصدر منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج، وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) لقياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على 4 محاور رئيسة يقع ضمنها 12 مؤشرًا فرعيًا وهي:

1 – سيادة القانون (احترام حقوق الملكية الخاصة، الفعالية القضائية، النزاهة الحكومية)،

2– حجم الحكومة (العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية)،

3– الكفاءة التنظيمية (حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)،

4– انفتاح الأسواق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، حرية التمويل)، وتحتسب نتيجة الحرية الاقتصادية بحسب هذه المؤشرات من علامة 100 درجة. تم تبويبها إلى 5 مجموعات:

من0–49.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا (إقتصاد مكبوح)

من50–59.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة (اقتصاد غير حر في أغلبه)

من60–69.9 تدل على حرية اقتصادية معتدلة (اقتصاد حر بشكل متوسط)

من70–79.9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (اقتصاد حر في أغلبه)

من80–100 تدل على حرية اقتصادية كاملة (اقتصاد حر.)

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر يصدر عن عن معهد هيرتاج ، وهو مؤسسة أمريكية بحثية تعمل في مجال إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في وضع وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أساس مبادئ التجارة الحرة، والحرية الفردية، والقيم الأمريكية التقليدية (البكري ،2014، ص50)15 ، إلا أنه وبلا شك يبقى مؤشرا مهما .

ومن خلال الجدول الموالي نستعرض تطور مؤشر الحرية الاقتصادية بالجزائر:

الجدول 1: تطور الحرية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1995-2021

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المؤشر	55.7	54.5	54.9	55.8	57.2	56.8	57.3	**61**	57.7
الترتيب	–	–	–	–	–	96	93	68	92
السنة	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
المؤشر	58.1	53.2	55.7	55.4	55.7	56.6	59.9	52.9	51
الترتيب	84	118	102	102	102	107	105	172	140
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
المؤشر	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	**44.7**	46.2	46.9	49.7
الترتيب	145	146	157	154	172	172	171	162	162

المصدر : إعداد الباحثة بناء على تقارير The Heritage Foundation الموقع الرسمي :

https://www.heritage.org/index/, consulté le 02/04/2021

من خلال الجدول نلاحظ تذيل الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشر الحرية الاقتصادية، مع ملاحظة أن ترتيب الجزائر خلال 2000-2004 لا يعكس وضعية إيجابية بالمطلق وإنما يعزى لعدد الدول التي شملها الترتيب، وهو ما يوضحه تطور المؤشر. وتؤكده المراتب المتأخرة للجزائر ضمن مجموعة الدول العربية حيث نجدها في سنة 2021 في المرتبة 13 من 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعة. أما فيما يخص قيمة المؤشر فنلاحظ أن مؤشر الجزائر خلال الفترة 1995 -2021 بقي يتأرجح عموما بين القيمة 44.2 كأدنى قيمة مسجلة سنة 2018 و القيمة 61 كأعلى قيمة مسجلة سنة 2002 والتي تبدو طفرة بالنسبة لباقي القيم كونها تتوسط القيمتين 57.3 و57.7 بفارق أكثر من 3 نقط . وحسب التبويب المشار إليه في الأعلى فإن الجزائر وفقا للجدول تتموقع في منطقتين: -من سنة 1995 إلى سنة 2017 : وضع مؤشر الحرية الاقتصادية الجزائر ضمن فئة الدول ذات حرية اقتصادية ضعيفة (اقتصاد غير حر في أغلبه)،باستثناء سنة 2002 التي سجل فيها المؤشر قيمة 61 واضعا الجزائر في المرتبة 68 ضمن الدول المشمولة بالدراسة ومانحا إياها صفة الدولة ذات الحرية المعتدلة

-بداية من 2018 إلى 2021 : زاد تدهور المؤشر وتراجعت الجزائر بذلك إلى فئة الاقتصاد المكبوح أي حرية اقتصادية ضعيفة جدا .

2.3.2 بيئة الأعمال بالجزائر على ضوء تطور مؤشر الحرية الاقتصادية: تعكس العلامات المسجلة لمؤشر الحرية الاقتصادية المتذبذبة والمتراجعة الوضعية الكارثية لبيئة الأعمال بالجزائر ،وتبرز قصور الإصلاحات المعتمدة رغم الإمكانيات المادية ،التقنية والبشرية الهائلة المسخرة لها وحسب تقارير الحرية الاقتصادية فإن وضعية الجزائر مؤخرا يمكن تلخيصها في النقط الأساسية التالية (The Heritage Foundation, 2021) [16]:

-أصبح بدء العمل التجاري والتعامل مع تصاريح البناء والحصول على توصيلات الكهرباء أرخص ، ولكن تحدث انقطاعات للكهرباء بوتيرة أكبر قليلاً.

-فيما يخص العمل ارتفعت القيمة المضافة لكل عامل، مما زاد من حرية العمل.

- بالنسبة للحكومة، التي تواجه عجزًا حادًا في الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط، فقد خفضت بشكل حاد دعم الوقود في عام 2020.

-تسيطر الحكومة على معظم العقارات في الجزائر، كما أن عدم وضوح الملكية وادعاءات الملكية المتضاربة تجعل شراء العقارات الخاصة أمرا صعبا.

-على الرغم من أن المصالح المضمونة في الممتلكات معترف بها وقابلة للتنفيذ بشكل عام، إلا أن إجراءات المحكمة يمكن أن تكون طويلة، ويمكن أن تكون النتائج غير متوقعة.

-القضاء بشكل عام ضعيف وبطيء ويخضع لضغوط سياسية.

-المحسوبية والفساد يستهدفان الأعمال والقطاع العام، وخاصة في مجال الطاقة.

-فيما يخص الحرية التجارية، و حرية الاستثمار، لم تعرف الجزائر انفتاحا تجاريا بسبب الحواجز والعوائق الجمركية الكبيرة، وعدم فتح الاستثمارات الأجنبية والمحلية للخواص بسبب سيطرة الحكومة رجالها التابعين تحت لوائها على المشروعات الكبرى

- أما بالنسبة للحرية المالية فإن القطاع المالي تسيطر عليه البنوك التابعة للحكومة أي إنها مقيدة من طرف الدولة. في ظلّ غياب المنافسة مع المصارف الخاصة والأجنبية .

3.رصد وتحليل مكامن فساد بيئة أعمال المقاولات بالجزائر:

1.3 وضعية الفساد في الجزائر من خلال مؤشر مدركات الفساد:

المؤشر عبارة عن مزيج من المسوحات التي تجمعها مؤسسات مستقلة، و ليتم تقييم الدولة، حيث تكون درجة 100 أكثر نزاهة، و 0 أكثر فساد. (نزاهة، 2015، ص3)17

الجدول 2: تطور مؤشر مدركات الفساد بالجزائر خلال الفترة 1993-2020

السنة	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2
الترتيب	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المؤشر	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6
لترتيب	180/111	178/105	183/112	174/105	177/94	175/100
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
المؤشر	3.6	3.4	3.3	3.5	3.4	3.6
الترتيب	168/88	176/108	180/112	180/105	180/106	180/104

المصدر : إعداد الباحثة بناء على تقارير منظمة الشفافية الدولية ،الموقع الرسمي :

https://www.transparency.org

يشير الجدول إلى استفحال الفساد بشكل كبير في الجزائر وهو ما تعكسه المراتب المتدنية التي احتلتها الجزائر حيث كانت أحسن رتبة حصلت عليها هي الرتبة 84 من 163 سنة 2006 ولعل ذلك يعود بالأساس إلى صدور قانون مكافحة الفساد بهذا التاريخ. ومن جهة مقابلة فإن المؤشر لم يتجاوز عتبة 3.6 وهي أعلى قيمة سجلت سنة 2015 والتي تبقى بعيدة جدا حتى عن المستوى المتوسط ، فيما سجلت أدنى القيم في سنوات 2003،2004 وهي السنوات التي اقترنت بها أشهر قضايا الفساد الكبرى بالجزائر كفضيحة بنك الخليفة ،التي سبقتها ثم تلتها عديد الفضائح الأخرى على شاكلة فضيحة ،سونطراك ،فضيحة الطريق السيار...وهو ما فاقم وضعية الفساد وزاد الاحتقان الجماهيري مخلفا حراكا شعبيا

ضخما مع مطلع 2019. و تعزي منظمة الشفافية الدولية مراكز الجزائر غير المشرفة خصوصا لغياب الشفافية، وانعدام الأمن وكذا الثروة النفطية التي تجتذب الفساد.

2.3 خصائص الدولة الجزائرية التي تجتذب الفساد:

سنشير هنا لأبرز خصائص الدولة الجزائرية التي تجتذب الفساد والتي سنحلل على إثرها أبرز مكامن فساد بيئة أعمال المقاولات (بن يخلف،2015،ص125)[18]:

1.2.3سيادة نمط الدولة الوارثة: فعلا ،ورغم الاستقلال السياسي للجزائر إلا أنها ورثت عن مستعمرها أبرز سمات محيطه المؤسساتي والمتمثل خصوصا في التشريعات التي تم الاحتفاظ بجلها والتغيير الطفيف عليها أحيان، إضافة إلى نفس نمط التسيير الإداري .

2.2.3سيادة نمط الدولة الريعية: والذي يعني أن تعتمد الدولة على الطلب الخارجي لسلعة أساسية (النفط الخام)، وهذا أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع و بإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة، وبتحصيل الضرائب من جهة .

3.2.3سيادة نمط الدولة الحامية:فعلا تشرف الدولة الجزائرية على العملية التنموية برمتها منذ مرحلة التسيير الذاتي مرورا بفترة الاشتراكية ،فتطبيق إملاءات التصحيح الهيكلي ومن ثم عودة لغة المخططات الوطنية مع اليسرة المالية المتاحة.

4.2.3ثقل القطاع العام: فعلا ترافقت عملية التنمية بالجزائر بأهمية القطاع العام الإنتاجي. وهو ما يضعف فيه أهمية نظام الحوافز كمحرك لزيادة فعالية العمل (الإنتاجية). كما أن عدم توجه أهداف مؤسسات القطاع العام نحو السوق بشكل صريح أدى إلى ضيق أفقها على مستوى التوسع، وهو ما أفقدها الديناميكية الأساسية التي تسمح لها بتجديد أداة الإنتاج .وحاليا رغم توجه الجزائر لاقتصاد السوق فإن قطاعها الخاص الهش لا يزال يحتفظ بمورثات النسق العمومي في تعويله المطلق على الدولة ليس لمجرد الإقلاع ولكن ملازمته في جميع المراحل لتغطية مخاطر بيئة الأعمال غير المستقرة بالبلد.

تشير الخصائص الموضحة أعلاه إلى درجة كبيرة من التعقيد في المحيط المؤسساتي بالجزائر مردها إلى الافتقار لهامش الاستقلالية الذي يخول صنع قرار يراعي المصلحة الاقتصادية والاجتماعية دون ضغوط سياسية وإرهاصات اجتماعية.

3.3 تحليل أبرز مكامن فساد بيئة أعمال المقاولات بالجزائر:

1.3.3 إشكالية تورط القطاع العمومي وإدارته بالفساد وخطورته على ترقية المقاولات :إن الفساد الاقتصادي بالجزائر يستفحل أكثر في القطاع العام كونه مركز ثقل الاقتصاد الجزائري بينما تظل مساهمة القطاع الخاص –رغم أهميتها البالغة ومع التغيرات الحاصلة في البلد– هامشية كون الجزائر لطالما اعتمدت على تكفل الدولة بجل النشاطات الاقتصادية بالبلد،من جهة أخرى فإن الاقتصاد الجزائري لطالما اعتمد على العوائد العمومية وهذا النوع من الاقتصاديات عادة تجتذب إليها الفساد الاقتصادي كشكل غير شرعي للحصول عليها وهو ما يوضحه أبرز رواد مدرسة الخيار العمومي Buchanan,Tollisson,Tullock المؤيدون لفكرة الدولة الحامية، حيث أن Buchanan من جهته اعتبر طلب الفساد وسيلة غير شرعية توجب إنفاق الموارد النادرة بغرض الاستيلاء على تحويل صناعي تخلقه الدولة فهو إذن شكل خاص للبحث عن العوائد[19] (Rymond Boudon, 2002)

إن أغلب العمليات التي تجري في القطاع العمومي تحدث في الإدارة التي تمثل مركز القوة و القرار في الوحدة الاقتصادية العامة ولهذا ينسب فساد القطاع العمومي إلى فساد إدارته حيث نجد أن أغلبية أدبيات الفساد تناولته من هذا الجانب وم بين الأمثلة تعريف I.S NYE1967 للفساد الاقتصادي على أنه " سلوك انحراف مقارنة مع الواجبات الطبيعية المعتادة للإداريين لتحقيق أهداف شخصية "(Cartier-Bresson, 1992)[20]. و من الملاحظ أن المفاهيم التي تناولت الفساد كبعد إداري قد ركزت في مجملها على المساومة على السلعة أو الخدمة العمومية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الخاصة ليست بمعزل عن الظاهرة لأنه إذا كان القطاع العام يمثل عرضا للفساد فإن طلبه غالبا ما يتمثل في القطاع الخاص، ولعل الحديث عن الفساد الإداري لا يكتمل دون الإشارة إلى أن البيروقراطية تعتبر وسيلة الإداريين لتحفيز الفساد، فالتماطل في الإجراءات وكثرة الملفات قد تدفع بالمتعامل مع الإدارة إلى دفع ثمن خدمة قد تكون مجانية أصلا ،هذا وقد تستخدم البيروقراطية لعرقلة أحد المنافسين لصالح آخر مقابل الارتشاء مثلا.

إن استفحال الفساد الاقتصادي في القطاع العمومي ينطوي على مخاطر عديدة تهدد ترقية المقاولات بالجزائر، فلكونها شديد الارتباط بالقطاع العمومي (أجهزة الدعم والمرافقة)،يتوقف تنفيذ المقاولات على قرارات مركزية توافقا مع الخطة التنموية للبلد حيث يتولى اتخاذ القرار هيئات رسمية عمومية، وبانحراف قرارات هذه الهيئات عن الموضوعية بسبب فساد الأعوان العموميين بها خاصة مراكز اتخاذ القرار تتعطل مشاريع ترقية المقاولات . كما أن فساد الإدارة قد يضيع كل الجهود المبذولة لاستقطاب المقاولات ولعل القدر الأكبر من الجهود قد ضاع فعلا مع التحولات التي عرفتها البيروقراطية في الجزائر.

2.3.3 تعايش الفساد مع المجتمع الجزائري من منظور اللحمة الاجتماعية: تعتبر الجزائر من البلدان الاجتماعية التي تولي أهمية كبيرة إلى توطيد العلاقات بين أفراد المجموعة الواحدة(أسرة،أهل الحي،أهل المنطقة،الأصحاب...) والتي قد يميل العنصر البشري فيها إلى احتضان الفساد الاقتصادي أو حتى مجرد التساهل معه عندما يتعلق الأمر بخدمة الزمرة التي ينتمي إليها حتى ولو كان هذا على حساب الصالح العام للمجوعة ككل وفي هذا السياق يعتبر F. Bayard أن "الحاجة النفسية لخدمة الأقارب تفوق الاهتمام بالمصلحة العامة التي تبدو بعيدة "(Bayard, 1992)[21]،وفي هذا السياق يفرق Scott بين نوعين من الفساد الاقتصادي الأول متعلق بالقرابة والآخر بالمساومة حيث يعكس الأول العلاقات الإثنية الطائفية المعتمدة على ثقافة الأفراد(Scott, James 1969) [22]وهو ما ينتشر أكثر في الدول الاجتماعية النامية والجزائر من ضمنها أما فساد المساومة فمرتبط بممارسات الليبرالية .يتضح مما سبق أن الفساد الاقتصادي يتعايش مع المجتمع الجزائري إلى الحد الذي ينحرف فيه سلوك الفرد لتفضيل خدمة مجموعته توافقا مع حاجته النفسية وثقافته.

لا يختلف اثنان على أن الجزائر من بين أكثر البلدان الاجتماعية المرتكزة في تعاملاتها على اللحمة والطبيعة الشعبوية ويظهر هذا جليا من خلال التفافها حول الثورة إلى غاية الاستقلال وكذا استمرار الوطنية بها كعقيدة سياسية مركزية ، هذه العقيدة التي طالما استغلتها السلطة وإلى اليوم في فعل التجنيد السياسي في وقت يتبين فيه بشكل واضح

حاجتها إلى التجديد الفكري، بعد التآكل الذي عرفته لمدة أكثر من نصف قرن، من فرط الاستعمال والمبالغة فيه ، على ضوء ما تقدم نجد أنه ورغم الإيجابيات العديدة التي يمكن أن يحققها تفعيل مستوى اللحمة الاجتماعية والطابع الشعبوي بالجزائر ،إلا أنه استغل بشكل خاطئ نحو ممارسات سلبية انعكست على المحيط المؤسساتي ككل، وعلى الإدارة بشكل خاص كونها نقطة تلاقي جميع المتعاملين. بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من مجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة (عطية ، 1999 ،ص 57)[23]. والجزائر كبلد كبير تاريخيا وجغرافيا لا يخلو من الاختلافات العرقية، ونشير هنا مثلا إلى عروش القبائل، بني مزاب ....هذه الاختلافات التي طالما أوجدت مكامن للصراع خصوصا على المناصب القيادية ومراكز اتخاذ القرار وهذا من أجل ترسيخ دعائم هذه الأعراق.

الجزائر من البلدان التي تشهد تغيرا في الأنماط السلوكية للأفراد كونها تشهد باستمرار تحولات وتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التعديل الهيكلي والتوجه لاقتصاد السوق بعد الاشتراكية، التعددية الحزبية بعد الحزب الواحد، الانفتاح على العالم الخارجي...)،هذا التغير الذي أربكه الطابع الشعبوي في التعاملات، فنجد الجزائر اليوم ورغم الجهود الرسمية والشكلية (القوانين، التنظيمات، الاتفاقيات...) لم تنجح فعليا في الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي اختارته نهجا اقتصاديا منذ عقد التسعينات ،ولعل السبب الجوهري هو الجمود الفكري والتسييري الذي لا زال يتسم بالطابع الاشتراكي، فالفرد الجزائري إداريا كان أو متعاملا مع الإدارة لا زال يعتبر أنه يتملك وسائل الإنتاج بالدولة جماعيا مع باقي أفراد المجتمع وهو ما يترتب عنه حقه في الحصول على الامتيازات دون مقابل يقدمه ،ولعل لسياسة السلم الاجتماعي دورا بارزا في ما أسلفنا.

خاتمة :

إن التنمية الشاملة بأي بلد على شاكلة الجزائر ترتكز على قطاع الأعمال العام والخاص ، ومن جملتهما المقاولات المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بات الرهان الأساسي متمثلا في دعمها وترقيتها لرفع مستويات أدائها وهذا مرهون بنجاح قراراتها التي ترتكز على متطلبات عملية ترشيدها بالأخذ بعين الاعتبار جميع القيود المؤثرة التي تعمل على تعثرها ،ذلك أن هذا النوع من المقاولات بحكم صغر حجمها وفتوتها تعتبر حساسة جدا للتغيرات والتطورات التي تحصل في بيئة الأعمال. ولعل أبرز مؤثرات القرارات المقاولاتية بالجزائر –حسب ما توصلت إليه دراستنا –حتى قبل تنفيذها هو الفساد الاقتصادي الذي يجازف بانحراف قرارات الاستثمار المقاولاتي عن أهدافها الحقيقية ويتسبب في تعطل الأشغال بالقطاع أو حتى مجرد تأخيرها الذي يعتبر بدوره تكلفة إضافية.

بعد معالجتنا للإشكالية المثارة عن طريق تحليل تطور مؤشر الحرية الاقتصادية، خلصنا إلى إثبات فرضيتي الدراسة من خلال تأكيد تورط الفساد في التأثير سلبا على بيئة الأعمال خصوصا من خلال منفذين أساسيين هما اللحمة الاجتماعية الموظفة بشكل خاطئ، وتدخل الحكومة اللامحدود عن طريق الإدارة في كل حيثيات المعاملات الاقتصادية.

المراجع والتهميشات :

1-البكري ، جواد كاظم ،(2014) ، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية (1995-2010)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، والإدارية والمالية، المجلد 6 العدد1 ،جامعة بابل، العراق.

2-ليلى حليمي،ليلى وحليمي،حكيمة (ديسمبر 2019)، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقةACP ،مجلة الباحث ،المجلد 7 العدد 12 ،ص 244-263

3 -آيت محمد مراد، عايد مهدي(نوفمبر 2019)، أثر مناخ الأعمال على كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والاقتصاد، المجلد5، العدد 10، ص 312-331

4 -Robert D Hisrich et Michel P. Peters,(1989), ENTREPRENEURSHIP : lancer, élaborer et gérer une entreprise, édition denouveaux horizons, Franc, p 07.

5 -Alain FAYOLLE,(2003), le métier de créateur d'entreprise, les éditions d'organisation, paris, 2003, p 17

6- زايد، مراد ،(2010) ، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي : المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال بكلية .العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 6 و 7 و 8 أفريل ، ص7 .

7- لفقير ،حمزة ،(2017/2016)،روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة :مقاولي ولاية برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المنظمات ،جامعة بومرداس،ص 24

8-سلامي منيرة، (2012)، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة .- والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19 أفريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص2 .

9-أبو قحف، عبد السلام، (2003) ،اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة ،ص28،29

10-حريم ،حسين ،(2010)، ادارة المنظمات منظور كلي ، الاردن :دار حامد للنشر والتوزيع ،ص46

11-الحناوي،محمد صالح و الصحن،محمد فريد (2003) ، مقدمة في الاعمال والمال .الاسكندرية، مصر :دار الجامعية للنشر الاسكندرية،ص105،106

12-PENNEF Jean ,(1983) Les chefs d'Enterprise en Algérie, in /Acte du coloque: « Enterprises et entrepreneurs en Afrique Edition l'Harmattan, Paris, 1983,p.573-578

12–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،(2011)، المادة 05–07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر ، ص: 06.

13–شعابنية ،سعاد،و حليمي ،حكيمة ،(2018) ، بيئة أداء الأعمال في الجزائر وأثرها على الاستثمار في القطاع السياحي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد 9 ،ص342

14–البكري ، جواد كاظم ،(2014) ، أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية (1995–2010)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ،والإدا رية والمالية ،المجلد 6 العدد1 ،جامعة بابل، العراق.

16 The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom , Report 2021, https://www.heritage.org/index/pdf/2021/countries/2021_IndexofEconomicFreedom-Algeria.pdf 04/04/2021

17الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :نزاهة، (2015) ،تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014 ،المملكة العربية السعودية.

18بن يخلف زهرة ،(2015)، دور التغيير المؤسسي الكلي في توجيه استجابة المؤسسة لمتطلبات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بالجزائر ،مجلة مخبر بحث الاقتصاد الموازي والمؤسساتية و التنمية ،جامعة تلمسان ،العدد 2 ،ص125

17 -Rymond Boudon,(2002) ,utilité ou rationalité(theorie du capital humain), Revu d'économie politique ,112(5), septembre –octobre.

20- Jean Cartier-Bresson,(1992) ,elements d'analyse pour une économiede la corruption,Revue Tière Monde,n°131,juillet-septembre .

21 -F. Bayard,(1992), Malversations et corruption dans les finances françaises,Paris.

22- Scott, James C (1969), The Analysis of Corruption in Developing Nations , Comparative Studies and History

23–عطية ،حسين أفندي، (1999) ، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة ،ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.